الف دونم للفرد الواحد (٦) وتتراوح ملكية ٧ أفراد منهم ما بين ٣٠ الف و ١٠٠ الف دونم (٧) . هذا ، ويلاحظ ارتفاع نسبة الملكيات الكبيرة في منطقة بئر السبع نظرا لانخفاض خصوبة الاراضي عموما . لهذا السبب ، فان « نسبة كبيرة من السكان الريفيين كانوا اما مستأجرين أو مزارعين بالمشاركة في المحصول » (٨) حسب ما جاء في تقرير اعدته هيئة دولية ، والتي أشارت ايضا الى أنه « لا يعرف عدد الملاك المستقلين في فلسطين الجنوبية ولكن من المعلوم انهم قلة » (٩) .

وفي هذا الصدد يهمنا الاشارة الى رفض المطلعين على أوضاع الملكيات ، في قرى اللواء الجنوبي ، للبيانات التي ترد في تقارير بعض الهيئات الدولية ، وكتابات بعض الباحثين الاجانب . وآذا كان هؤلاء المطلعين قد أقروا بوجود ملكيات لبعض الاسر الاقطاعية في أراضي هذه القرية أو تلك، فقد أشاروا أيضا ، الى ان ابناء القرى ، غالبا ما كانوا يملكون قطعة ارض ، قد تضيق مساحتها ، أو تتسع ، وقد تكفي حاجة الاسرة المعنية أو لا تكفيها ، وذلك يختلف من أسرة لاخرى ، ولكنها كافية لاعطاء صاحبها صفة « الملاك » . ويمكن لنا الاستدلال أيضا ، بوضع الملكيات في ما تبقى من قرى داخل قطاع غزة بحدوده الحالية ، وهي ، بدرجة كبيرة ، امتداد لما كان قائما قبل ١٩٤٨ . وحيث تتوزع ملكيات أراضي القرية الى مجموعة متفاوتة الحجوم ، تتسع لتبلغ مئات الدونمات واحيانا ، تضيق الى بضع دونمات احيانا اخرى . أن رفض ما تدعيه بعض المصادر الاجنبية ، انما هو لفضح الغرض السياسي المشبوه من وراء الترويج للاراء القائلة بأن ملكية فلسطين كانت لـ « بضعة » ملاك فقط ، وبالتالي فان اسرائيل والحركة الصهيونية، لم تأخذ أراضي شعب بأكمله ، بل أراضي بضعة اقطاعيين ! وبالتأكيد فانها ليست مجرد صدفة . ان اكثر من روج للافكار المضللة حول نظام ملكية الاراضي في فلسطين ، هو آ. آجرونوت . الذي يصفه بعض الكتاب « بخبير الاراضي المعروف » ، رغم أنه صهيوني متعصب ، وشغل لفترة تزيد على العشرين عاما ، ما قبل وما بعد قيام اسرائيل ، منصب رئيس مجلس ادارة الكيرن كايمت .

ان القول بوجود عدد كبير من الملاك ، بغض النظر عن حجم الملكية ، لا تنفي وجود الاقطاع والملكيات الكبيرة جدا في اللواء الجنوبي ، واستطرادا لذلك العلاقات الاقطاعية التي كانت سائدة ومهيمنة .

الاقطاع ونظام العشيرة

واذا كانت السمة الغالبة لابناء الاسر الاقطاعية في فلسطين انهم من